نحو رؤية إستراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري

د: فيروز زرارقة
أستاذة مكلفة بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس-سطيف

الملخص

لم يعد الفساد ظاهرة محلية تخص مجتمع بعينه بل أصبحت ظاهرة عالمية تستوجب البحث في مسبباتها والتفكير في أساليب جادة وصارمة في مواجهتها والتخفيف من حدة تناميها.

من خلال هذا المقال نحاول التعريف بالفساد وأشكاله، وأسباب انتشاره في المجتمعات النامية، مع تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بقضايا الفساد في المجتمع الجزائري وانعكاساته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة التفكير في إستراتيجية لمكافحته والحد منه.

Abstract:

The corruption had not been a local phenomenon that concern a society, but it is a global phenomenon that require searching in their causes and thinking about solutions to resolve it.

In this article; we define corruption and its types, the causes of it spread in developing societies, with presenting some statistics that concern the corruption in Algerian society and its effect on the social, economic, politic domain and trying to find a strategy to struggle this phenomenon

مقدمة

يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من تنوع أنماط الفساد ومسبباته في الزمان والمكان، إلا أنه يبقى في الأساس مشكلة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية خطيرة.

وقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات، خاصة بعد أن انتشرت وتحولت الظاهرة إلى ظاهرة عالمية مست مختلف الدول والقطاعات نتيجة الانفتاح الدولي والتبادل الاقتصادي، الذي نجم عنه الاختلاس وتقديم الرشاوى وغسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والتهريب وغيرها من مظاهر الفساد.

وقد أظهرت العديد من الدول النامية اهتماما واضحا بهذه المشكلة لعدة أسباب منها اختلال الميزان الاجتماعي والكساد الناتج عن سياسات الإصلاح، وظهور طبقة غنية استفادت من التغيرات في السياسات الداخلية لهذه المجتمعات، استغلال المناصب والنفوذ لجمع الأموال، إلى جانب الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة خاصة مؤسسات التمويل التي تربط تقديم قروضها بضرورة مكافحة الفساد.

انطلاقا مما سبق، نحاول من خلال هذه المداخلة التعريف بالفساد وأشكاله، وأسباب انتشاره في المجتمعات النامية، مع تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بقضايا الفساد في المجتمع الجزائري وانعكاساته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة التفكير في إستراتيجية لمكافحته والحد منه.

1- حول مفهوم الفساد

الفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى

وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وتلك التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة"[1]، كما يعني المفهوم العالمي النمطي الأكثر انتشاراً للفساد بأنه "استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة"[2].

وهناك نوعان من الفساد، الفساد الصغير الذي نراه ونستشعره في عالم المعاملات اليومية و الفساد الكبير الذي يتم في إطار المعاملات الكبرى في المقاولات والمشروعات والشركات الكبرى.

ويصف البعض الفساد الصغير بالفساد الأبيض إلا أن آثاره قد تكون خطيرة على اقتصاد الدولة خاصة في مجال التعليم وأجهزة العدالة القضائية والتنفيذية ونسق القيم، أما الفساد الكبير فيتمثل في العمليات التي تكون على مستوى سياسي ومستوى اقتصادي عالي.

بمعنى أنه لا تظهر في القطاع العام حالات الفساد الكبير في شكلها الخطير إلا في العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات والمقاولات الكبرى.

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أهمل جانب مهم وحيوي في الاقتصاد وهو دور القطاع الخاص في انتشار الفساد، وهو ما يعكس لنا التوجه الليبرالي الذي يبرر لعمليات الفساد الكبيرة المرتبطة بعالم الشركات الخاصة، وفيه يقول صموئيل هنتينجتون في نظريته عن" الفساد المنتج" أن الفساد يلعب دور" الشحمة" أو" تزييت" العجلة البيروقراطية الحكومية في اختصار الوقت والتسريع بالإجراءات و"تيسير" القوانين"[3].

ففي عهد جمال عبد الناصر وبن بلا وبومدين، لم تكن هناك حالات بارزة للفساد الكبير بل حالات الفساد الصغير من دون التهوين من شأن هذا الأخير،

بينما برز الفساد الكبير مثلاً في الجزائر مع حقبة الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق.

"أما في المنطقة العربية فإن موجة إصدار قوانين مكافحة غسيل الأموال تمت تحت ضغوط التكيف مع منظمة التجارة العالمية والشراكات الجديدة لاسيما الشراكة الأوروبية - المتوسطية من دون أن ينفي أنه ما تزال هناك دول عربية عديدة لم تصدر بعد تشريعات تجرّم تبييض الأموال، بل إن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 لم تتطرق إلى العملية الأخطر في الفساد وهي تبييض الأموال"[4].

والفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة "هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"[5] ويتدرج الفساد من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا. ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، والمنصب العام — كما عرفه القانون الدولي — هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام"[6].

إن مكافحة الفساد يجب أن تنطلق من داخل الدولة نفسها، ولكن في إطار القانون العالمي الجديد فما عادت ممكنة في زمن عولمة الفساد محاصرته وتطويقه إلا على صعيد عمل عالمي.

2- مؤشرات الفساد في الدول العربية [7]

للفساد مؤشرات يمكن ملاحظتها وتسجيلها على أكثر من صعيد، فقد أوضحت دراسة منظمة الشفافية "أمان "لعام 2005 أن من 159 بلدا حصلوا على أقل من 5 نقاط على سلم مؤلف من 10 علامات للبلد الأقل فسادا، موضحا أن هذه المؤشرات تدل على وجود مستويات خطيرة من الفساد في معظم البلدان المشمولة في الاستطلاع. و"منظمة الشفافية الدولية"، تأسست عام

1993، وهي منظمة غير حكومية رائدة في محاربتها للفساد، وتضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

ومن أهم مؤشرات الفساد هو انتشار الفقر وصعوبة تحقيق التنمية، واستندت في تأكيد ذلك إلى قول عميد "الشفافية الدولية"، بتر ايغان "بأن الفساد هو المسبب الأساسي للفقر وهو الذي يمنع تجاوزه" وحسب نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2005 التي أعلنتها "أمان" فان سبعون دولة – أي ما يقارب نصف عدد البلدان الذي تضمنه المؤشر- سجلت أقل من ثلاث علامات على مؤشر مدركات الفساد للعام 2005، وهذا يدل على وجود مشاكل تتعلق بالفساد، ونجد أن الفساد متفشيا بقوة في التشاد وبنغلادش وتوركمنستان وميانار وهايتي- التي هي من البلدان الأفقر في العالم.

و"مؤشر مدركات الفساد " هو استطلاع للآراء يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه، ويستند مؤشر مدركات الفساد للعام الحالي إلى 16 عملية مسح قامت بها 10 مؤسسات مستقلة، ويحتوي المؤشر على البلدان التي يتوافر لها ثلاث استطلاعات على الأقل، ويتمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2005 لمنظمة "الشفافية الدولية" على سلم درجات تتراوح بين 10 (نظيف جدا) و0 (فاسد جدا).

وحسب التعريف لما هو مؤشر الفساد المدرك، فانه يرتب البلدان بحسب مدى وجود فساد مدرك في صفوف موظفي الدولة وبين السياسيين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على معطيات ذات صلة بالفساد نتجت من عمليات مسح متخصصة أجرتها مؤسسات متنوعة وحسنة السمعة، كما أنه يعكس أراء أصحاب أعمال ومحللين من جميع أنحاء العالم بمن فيهم مختصون ومحللون من البلد الجاري تقويمه، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وأشارت المنظمة إلى

أن التخلص من الفساد وتطبيق الإصلاحات تشكلان الأساس لجعل المساعدات أكثر فعالية وتحقيق أهداف التنمية الإنسانية والاقتصادية التي حددها المجتمع الدولي، و على الزعماء الكف عن المغالطات وتنفيذ وعودهم التي أطلقوها لتحسين الحكم الصالح والشفافية والمساءلة.

وأكدت مؤسسة "أمان "تصاعد معدل الفساد ما بين 2004 و2005 في العديد من الدول هي: كوستاريكا، الغابون، النيبال، بابوا نيو غينيا، روسيا، جزر القمر، سيريلانكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو والأورغواي، وبالمقابل، شهد العديد من البلدان تقدما ملحوظا خلال السنة المنصرمة في خفض معدل الفساد وهي: استونيا، فرنسا، هون كونغ، اليابان، الأردن، كازاخستان، نيجيريا، قطر، تايوان وتركيا، كما بينت تراجع الفساد في السنوات العشرة الأخيرة في البلدان ذات الدخل المحدود كاستونيا وبلغاريا كولومبيا، وبلغاريا.

ووفقا للاستخلاص العام الذي أجرته مؤسسة أمان لمؤشر مدركات الفساد في الدول العربية فإن لبنان، اليمن، قطر، تحسن وضعهم بشكل عام، في حين أن ليبيا والعراق وتونس، والبحرين تراجع وضعها بشكل عام، في حين أن بقية الدول مثل فلسطين والسعودية، سوريا، الأردن الجزائر، الإمارات، الكويت، المغرب لازالت تراوح مكانها، وتقدمت فلسطين في ترتيبها العالمي بمرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2.5 في عام 2004 إلى 2.6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت بمرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004 إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 درجة، أما على المستوى العربي فبقيت في المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين، أما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها في الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن لبنان تقدمت أربع

عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبة واحدة عربيا وتحسن مؤشر الفساد من 2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005، أما قطر فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا وتحسن مؤشر الفساد من 5.2 في عام 2004، إلى نسبة 5.9 في عام 2005 ومصر تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وحسب النتائج فان كل من السعودية وسوريا وفلسطين والأردن والجزائر، فبقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى أن السعودية قد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4 أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، وأشارت المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام 2005. حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12 إلى المرتبة 13 خلال العامين الماضيين، على

الرغم من مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 2.8 في عام 2005، وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها، أشارت المعلومات إلى أن ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة 14 إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5 وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيفا، وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد من 5.0 في عام 2004 إلى 4.9 في عام 2005، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في عام 2004 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4 مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

جدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد للدول العربية في عام 2004 // 2005 (8)

عام 2004			عام 2005		
الدولة	الترتيب	مؤشر الفساد	الدولة	الترتيب	مؤشر الفساد
عمان	1	6.3	عمان	1	6.1
الإمارات	2	6.2	الإمارات	2	6.1
قطر	3	5.9	البحرين	3	5.8
البحرين	4	5.8	الأردن	4	5.3
الأردن	5	5.7	قطر	5	5.2
تونس	6	4.9	تونس	6	5.0
الكويت	7	4.7	الكويت	7	4.6
مصر	8	3.4	السعودية	8	3.4

السعودية	9	3.4	سوريا	9	3.4
سوريا	10	3.4	مصر	10	3.2
المغرب	11	3.2	المغرب	11	3.2
لبنان	12	3.1	الجزائر	12	2.7
الجزائر	13	2.8	لبنان	13	2.7
اليمن	14	2.7	ليبيا	14	2.5
فلسطين	15	2.6	فلسطين	15	2.5
ليبيا	16	2.5	اليمن	16	2.4
العراق	17	2.2	العراق	17	2.1

3- أوجه وأشكال الفساد :

للفساد وجوه وأشكال عديدة يمكن اختصارا حصرها في النقاط التالية:

- التقصير في أداء الوظائف الموكولة للأفراد، حيث تظهر عدم الكفاءة والجدارة في الحصول على المنصب، لعجز أو لعدم القدرة على التسيير الجيد للعمل، خاصة في مجال إدارة الأعمال أو التمثيل الدبلوماسي وتسيير الشركات والإدارات.
- الفشل في اتخاذ مواقف وتدابير عاجلة للقضاء على الإرهاب والفساد على مدار سنوات عديدة. حيث شبكات الفساد، لاسيما على مستوى تمويل الشبكات الإرهابية والجريمة المنظّمة، "التي استفادت من ما يسمى بـــ" الجنان المالية والضريبية" التي تستقر فيها حركة الإيداعات الناتجة عن عمليات الفساد لاسيما عن عمليات موجة الخصخصة التي اجتاحت العالم في التسعينيات من القرن المنصرم"[9]، حيث تعمل مثل هذه الشبكات على المتاجرة بالإنسان وبالمخدرات والأسلحة، و تبييض الأموال.
- اختلاس المال العام، حيث يتم سحب قروض من بنوك الدولة وتقديمها لرجال الأعمال من القطاع الخاص بفوائد منخفضة ودون ضمانات مقابل الحصول على جزء منها على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض

الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

- التهرب الضريبي والجمركي، وغالبا ما يقوم بمثل هذا السلوك رجال الأعمال من القطاع الخاص، من خلال تقديم رشاوى للمسئولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفعها من خلال تغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق بغية الحصول على تخفيضات جمركية والتي يستوجب دفعها لخزينة الدولة مقابل حصولهم على رشاوى من المستورد وهذا هو الاحتيال والتزوير ونهب أموال الشعب، ففي الجزائر "أعلن مدير الجمارك أنه فصل من العمل مئة من الموظفين العاملين في قطاعه بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا الفساد، وأكد في لقاء تلفزيوني مساء الجمعة أن 530 من موظفي الجمارك خضعوا لمتابعات قضائية بسبب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة وتحدث مدير الجمارك عن عمليات وصفقات وتحويلات مشبوهة سواء تلك التي تخص تحويل الأموال من الجزائر إلى الخارج أو التي تخص تصدير بضائع من الجزائر من دون دخول الأموال الناتجة عن العملية"[10].

- الرشوة المحلية والدولية، وتعني الرشوة تقديم أموال أو هدايا مقابل إنجاز عمل أو تقديم خدمة لشخص أو مجموعة من الأشخاص لا يستحقونها، وتظهر بصورة واضحة في مجال المناقصات، التي يتقدم بها أصحاب القطاع الخاص، حيث تقدم رشاوى للمسئولين الحكوميين للحصول عليها، وهو ما ينتج عنه زيادة في أسعار المواد والسلع الموردة وفي القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدماتية، "حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشاوي والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية تصل إلى 25 % من قيمة العقود والمشاريع" [11]

➢ الاختلاس وتحويل القروض والمساعدات الدولية إلى حسابات خاصة سرية، حيث يتم الاستيلاء وبطرق ملتوية وغير شرعية على المال العام من طرف المسئولين عن المؤسسات المالية والخدماتية وتحويلها إلى حسابات سرية في البنوك الأجنبية، كما يقدم بعض الأشخاص على تحويل جزء من المساعدات الدولية إلى حساباتهم الشخصية، " ففي الجزائر تم الكشف هذه الأيام عن اختفاء 2000 ألفين مليار سنتيم جزائري، من أقدم مصرف عمومي في البلاد، و هو "البنك الوطني الجزائري""BNA" نتيجة عمليات السرقة والنهب من خلال وكالتين له في شرشال وبوزريعة"[12]

من خلال ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الفساد واقعة في كثير من المجتمعات، وهي ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة، وأسباب مختلفة ومتنوعة، فما هي إذا أسباب تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري؟

4- أسباب انتشار الفساد في الجزائر

لا شك أن ظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي يصعب تفسيرها وتحليل العوامل المتسببة في حدوثها، فهو هو نتاج لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

- الأسباب الاجتماعية

➢ ضعف مستوى المعيشة: لا يمكن القول بأن الفساد متمركزا في أعلى قمة السلطة فقط، بل نجد أن الفساد منتشرا وبكثرة بين عامة الناس من خلال مختلف الممارسات والمخالفات والتجاوزات التي يقومون بها، فتدني الظروف الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية كقبول الرشوة من طرف أبسط موظف، حتى ولو كان حارسا في عمارة، أو التجارة في الممنوعات والتهرب من دفع الضرائب والمستحقات المالية.

➢ سيطرة القيم الثقافية السلبية: حيث أن تلعب القيم الثقافية دورا كبيرا في انتشار الفساد، فالمحاباة مثلا وقيم العائلة الممتدة من القيم المشجعة على الفساد، حيث تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة الواحدة وتوظيف الأخ والعم وابن العم والأقارب والأصدقاء من القيم الإيجابية في العائلة الممتدة والتي تقوي من الروابط والعلاقات بين أفراد العائلة الواحدة، بينما تعد من وجهة نظر الغرب من القيم الانحرافية التي لا تقوم على مبدأ الاستحقاق والجدارة في الحصول على الوظائف مثلا.

- الأسباب الاقتصادية

➢ بروز ظاهرة التفاوت الطبقي أو اللامساواة والفقر: ويظهر من خلال انخفاض أجور الموظف الحكومي والضغوط المادية والنفسية التي يعاني منها (الطبقة الدنيا) من جهة وما يلاحظه من مستوى اجتماعي فاحش يعيشه أفراد الطبقُة العليا، وهو ما يدفعه إلى القيام بعمل إضافي لتحسين مستواه المعيشي من خلال قبول الرشوة أو الاختلاس.

➢ عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين للقوانين، حيث يتمتع أغلب المسئولين بحرية واسعة في التصرف ويستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات.

➢ الحصول على أمـــوال ضخمة من خلال الرشاوى، حيث ومن خلال عقود تجارية وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردين، إلى جانب العلاقات التجارية والصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل (الإعانات والاستقطاعات الضريبية)، يحصل المسؤولون الحكوميون على أموال ضخمة، مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز، حيث أن الأرباح غير

العادية متاحة لمن يستخرجون البترول و الغاز، إذا فمن الطبيعي تقديم الرشاوى للمسئولين عن منح حقوق استخراجه"[13]

- التزايد الطـــردي للفساد مع عملية التحديث في المجتمع، ففي ظل التحول الاقتصادي وعمليات الخصخصة ازدادت عمليات النهب وغسيل الأموال والتهريب والتهرب الضريبي

- الأسباب السياسية

- عدم تنفيذ القوانين وانتهاكها واللامبالاة من طرف رجال الشرطة والجهاز القضائي الذي نجده في أغلب الأحيان متورطا في كثير من قضايا الفساد.
- فساد قمة الصفوة، واستغلال الـــمناصب لتحقيق مآرب شخصية واستغلال النفوذ للحصول على المال العام.
- غياب الديمقراطية واحتكار السلطة في يد صفوة قليلة، مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة، أخذ عدة أشكال.
- ضعف المشاركة السياسية وغيابها في كثير من الأحيان، وكذلك ظهور بعض الانقسامات والصراعات الداخلية سواء كانت ذات طابع سياسي أو ثقافي.

وباختصار يمكن إيجاز أهم أسباب الفساد في النقاط التالية:

- الحرية الواسعة في تصرف المسئولين
- الحصول على ريع مادي
- انخفاض الأجر وتفاقم الفقر
- دور وأهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية
- سيطرة الحكومة المطلقة على الثروة الاجتماعية

- ضعف المجتمع المدني ومؤسساته وعدم قدرتها على مساءلة ومراقبة المسئولين
- عدم وجود عقوبات أو نظام للجزاء يردع مرتكبي هذه الأفعال.

5- الجهود الدولية في مكافحة ظاهرة الفساد (14)

لقد فرضت ظاهرة الفساد على المجتمع الدولي الاهتمام بها ووضعها في أجندة أولوياته سواء على المستوى المجتمع المدني المحلي أو على المستوى العالمي، حيث نجد اليوم منظمة الشفافية العالمية حاضرةً بقوة في مراصد الشفافية والنزاهة وفي صلب تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، و تم تطوير الاتفاقيات العديدة التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003.

لقد تم عقد الكثير من التجمعات الإقليمية والاتفاقيات التعاهدية ضد الفساد مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون، ووصل تأثيرها إلى الاتحاد الإفريقي، كما قرر المجلس الوزاري الأوروبي تجريم تقديم الشركات رشوةً إلى المسئولين الحكوميين لتيسير مشروعاتهم، كما أكدت قمة اسطنبول لحلف شمال الأطلسي على أولوية مكافحة تبييض الأموال، وغير ذلك لكن اتفاقية الأمم المتحدة نفسها لم توضع حتى الآن موضع التنفيذ، كما أن هناك تقصيراً كبيراً في إعادة بناء القوانين الوطنية وتكييفها مع القانونيات العالمية الجديدة البازغة، حيث تستفيد شبكات الجريمة المنظّمة بشكل فعال من هذا التباين في القوانين، لاسيما أن معظم هذه القوانين لا تلحظ تلك الأساليب الجديدة المتعلقة بما تتيحه عمليات الفساد، ففي الجزائر أثارت قضية إسقاط المادة السابعة من مشروع قانون مكافحة الفساد، ضجة واعتراض كبير من طرف نواب المجلس الشعبي بخصوص إسقاط المادة السابعة من مشروع قانون مكافحة الفساد.

6- مبررات الاهتمام بالفساد

من المعروف أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق، إلا عن طريق توفر جملة من الشروط من أهمها الشفافية والمسائلة والحكم الصالح والرشيد، وفي غياب هذه الشروط يستفحل الفساد وتعرقل عملية التنمية، وعلى أساس أن الفساد هو الدليل المادي على وجود خلل ما في النظام الاجتماعي، يمكن القول أن للفساد انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وترتبط زيادة الاهتمام بالفساد بجملة من الانعكاسات نذكر منها:

- للفساد وظيفة اجتماعية إيجابية، حيث أنه يعبـــر عن وجود خلل في البناء الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن ميكانيزمات للقضاء و التخفيف من مسبباته.
- إن مـــمارسة مظاهر الفساد من طرف بعض الأفراد يعد وسيلة لتحقيق بعض الأهداف، أو الغايات ومهما كانت دوافع هذا الفساد يبقى مؤشرا على وجود خلل أو مشكلة ما في المجتمع.
- يعمل الفساد على إضعاف النمو الاقتصادي، "حيث يؤثر عـــلى الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصةً عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار"[15].
- عـــرقلة عملية الاستثمار نتيجة مـــطالبة الموظفون للمستثمرين للرشوة، الشيء الذي يدفع بالمستثمر إلى تعويض تلك الرشاوى من خلال إضافتها إلى تكاليف المشروع مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد من الاستثمار"[16].

- يضـــعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية"[17].
- للفســـاد انعكاسات على الفرد، حيث يقضي المبادرة والإبداع والابتكار، ويعرقل عملية الاستثمار في المشاريع الجديدة.
- يقـــود الفـــساد إلى التـــشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى Public bads وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية"[18]
- يساعد الفساد في إعادة توزيع الثروات لصالح الفئة الأكثر قوة في المجتمع خاصة أولئك الذين يحتكرون السلطة، ويقوي من نفوذ وسلطة الأثرياء.
- ظـــهور بعض النشاطات الموازية وغير الإنتاجية، التي تعمل عـــلى الحصول على أكبر قدر من الربح السريع، مقابل جهد بسيط أو تقديم خدمة قانونية.
- التفاوت الطبقي، الذي أدى إلى وجود طبقة فقيرة ومـــحرومة كبيرة في المجتمع، وتقلص نسبة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

7- إستراتيجية الحد منه

لقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة والتي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة وأخذت هذه القضية تشغل فضاءا واسعا في برامج الأحزاب السياسية والدوائر الحكومية، بالنظر إلى الآثار والانعكاسات السلبية الخطيرة التي نجمت من تفشي هذه الظاهرة سواء بين عامة الشعب أو لدى صفوة المجتمع.

إن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة ومتعددة العوامل والمتغيرات، ولذلك ينبغي عند النظر إليها والتعامل معها مراعاة خصائصها ومتغيراتها، ذلك أن أي محاولة للبحث عن الطرق والكيفية التي تخفف من خلالها من حدة وخطورة هذه

الظاهرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية وثقافة المجتمع والمرحلة السياسية التي يمر بها، وكذلك الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي الظاهرة، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر بدأت تؤسس لهيئة مختصة في مكافحة الفساد، تتشكل من نواب وقضاة في المحكمة العليا ومكتب المدعي العام وممثلين عن مختلف الوزارات والسلطات العامة المعنية بوضع حد لظاهرة الفساد، إلا أن هذا المشروع قد أثار الكثير من الجدل وتم رفض المادة السابعة منه من طرف نواب المجلس الشعبي والتي تنص على التصريح بممتلكات مسؤولية الدولة قبل وبعد توليهم المسؤولية، وهو ما رفضه الكثير من النواب.

ويمكن تصور إستراتيجية لمكافحة الفساد والحد منه من خلال ما يلي:

- إن محاولة رسم إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر يجب أن تبدأ أولا وقبل كل شيء بالأخلاق والضمير وقدرة الفرد الجزائري على مقاومة ما يسمى بتحليل ما حرم الله عز وجل، ذلك أن التسلح بالإيمان والأخلاق هو السبيل الوحيد لمحاربة النفس على أخذ ما ليس لها فيه وجه حق، ومن هنا تبدأ الخطوة الأساسية في محاربة هذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمعات العربية والإسلامية نتيجة ابتعادها عن تعاليم دينها الحنيف.
- الشفافية في العمليات الحكومية، حيث تعد الشفافية في العمليات الحكومية أمراً ضرورياً لسلامة المالية العامة وحسن الحكم والإدارة والنزاهة والحد من الفساد، ويمكن تعريف الشفافية على أنها " الانفتاح على الجمهور العريض فيما يتعلق بالهيكل والوظائف التي تقوم بها الحكومة، ومضمون سياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام والتوقعات" (19)
- توعية المواطنين بضرورة التبليغ عن كل شخص يعرقل تقديم الخدمات والتشهير به.
- الرفع من الأجور بالنسبة للموظفين العموميين، وتخفيض الضرائب والتعريف بالحقوق للمواطنين، الشيء الذي يقلل من تقاضي الرشاوى.

- وضع نظام جزائي وردعي قاسي لكل من يساهم ويستغل منصبه للحصول على امتيازات غير مشروعة.
- القيـــام بـــإصلاحات داخلية في كل القطاعات التي يتفشى فيها الفساد، خاصة في القطاع الإداري، من خلال إنشاء هيئات مراقبة ومتابعة في المؤسسات الحكومية، وكذا إيجاد ميكانيزمات للإشراف والموافقة على المشروعات من خلال نظام التدوير الوظيفي
- تضييق الفجوة بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، من خلال ملاحظة تلك الإجراءات الرسمية في الواقع العملي لاختبار مدى فعاليتها ونجاعتها، وتعديلها بما يتوافق وقدرتها على الأداء، وتجاوز مظاهر الفساد.
- مراقبة وتنظيم عملية اتخاذ القرارات وتوزيع العمل على الموظفين بشكل مدروس وتطوير نظم المساءلة بهدف الحد من ممارسات الفساد وتحسين الخدمات الحكومية"[20]
- العـــمل على إيجاد ووضع آليات للتوظيف والترقية على أساس الكفاءة والجدارة والاستحقاق لا أساس قيم المحاباة والقرابة أو الانتماء السياسي.
- الاهتمام بتأسيس الجمعيات بمختلف أنواعها، للقيام بأدوارها الاجتماعية والسياسية وإرساء دعائم الديمقراطية، من خلال محاربتها للفساد وتبليغ المظالم والشكاوى ومحاسبة المسؤولون عن تصرفاتهم الفاسدة، والتشهير بهم عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- استقلالية ونزاهة النظام القضائي، حيث أن أغلب قضايا الفساد تمر بسهولة من خلال القضاء الذي تعش فيه الرشوة والمحاباة، ولذلك فمن أجل الحد من تفشي هذه الظاهرة لا بدمن تنظيف النظام القضائي ومعاقبة كل موظف فيه يتقاضى رشوة أو يقوم بأي سلوك يضلل به العدالة عقابا صارما ورادعا.

خلاصة

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التي تزامنت مع ظهور البشر، فهي ظاهرة بشرية مرتبطة بالمصالح والسلطة، فالفساد ظاهرة اجتماعية عامة ناتجة من تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية و المؤسسية، إلا أن هناك سمات مميزة له في كل مجتمع بعينه.

وقد انتشرت قضية الفساد في المجتمع الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات، مما انعكس سلبا على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحول الفساد من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية، لذلك فإن محاولة البحث عن مسبباته وكذا نتائجه عملية صعبة، في ظل غياب دور مؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود نظام سياسي يعمل على الحد من انتشاره، وكيف ذلك وهو متورط في الكثير من المفاسد التي يجني من خلالها ثروات طائلة.

المراجع

1- محمد جمال باروت، مجلة الوطن السعودية، 2004/12/16، www.mowaten.org

2- نفس المرجع.

3- محمد علي البدوي: دراسات سوسيولوجية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 236 4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته " سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية إصداره / 1999 ، الكويت ص 3.

5- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني، مصرن 1999، ص 156

6- محمد جمال باروت: مرجع سبق ذكره.

7- هذه المعلومات مأخوذة من موقع في الإنترنيت www.google.com

8- نفس المرجع

9- زياد علي عربية: الفساد وإستراتيجية الحد من تناميه، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، العدد 16، 2005، ص 100

10-"طرد 100جمركي بسبب الرشوة وسوء التسيير"، جريدة الخبر، عدد 4607، الأحد 22جانفي 2006، ص 2

11- زياد علي عربية: مرجع سبق ذكره، ص100.

12- رمضان بالعمري، "أيام سوداء" يعيشها الوزير مراد مدلسي"، القطاع المالي في الجزائر يهتز على وقع فضيحة جديدة، موقع قناة العربية الخميس 10 نوفمبر 2005م، الساعة 18.30.

13- زياد علي عربية، مرجع سبق ذكره، ص 101

14- محمد جمال باروت: "تعولم الفساد"، مجلة الوطن السعودية، 2004/12/16 www.mowaten.org

15- أماني غانم، " الجهود الدولية لمكافحة الفساد "، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة ، 1999 ، ص 358 – 359

16- ماجد عبد الله المنيف، "التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 12، صيف 1998، ص 45

17- هدى متكيس، الشروط السياسية للتنمية – خبرة دول الجنوب"، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1999 ، ص 30

18- نفس المرجع السابق، ص 31

19- زياد علي عربية، مرجع سبق ذكره، ص118

20- صندوق النقد الدولي ، " آفاق الاقتصاد العالمي 1998 ، بيروت ، مكتبة لبنان 1997 ، ص 143-153